وسبب لنفس الوجوب كوقت الصلوة ومعنى سببيته لها ان الوجوب
الحقيقي وهو اثبات الله تعالى رتب الحكم عليه لظهوره مع كون العبادة
شكراً لنعمة الوجود فيه ونعم اخرى فيه كالملك عما الشراء في
انه ظاهر وهذه الاسباب سباب بحسب الظاهر بجعل الله تعالى اياها
موثرة كالنار في الاحراق وهذا يجب التعلق فلا يرد ان الحكم
قديم فلا يؤثر فيه الحادث ولمنافات الظرفية السببية قلنا
السبب للوجوب جزء من الوقت لا كله لان الظرفية تتحقق
الاحاطة والسببية للتقدم فالمحيط غير السبب فلا منافاة
قلنا نعم لكنه ليتكرر به اذ الاداء قبل الوجوب بلا خلاف
ولا انتفاء هنا في حق القضاء لسبب انتفاء ظرفية الوقت له
شروع في بقية وقت القضاء قلنا هو اي السبب الكل اي
كل الوقت له ثم ان وليه الشروع شروع في بقية ما تقرر به
السببية وهو اتصال الاداء به فالمقبل المسبب هنا هو نفس الوجوب
لا الاداء ولا وجوب الاداء فاي حاجة الى اتصال الاداء به
حتى يجب بان الوجوب مفض الى الاداء فيصير الاداء لبقاء مسببا
بواسطة

بواسطة الوجوب صيرورة الاتصال به فالحاصل انه بعد ما كان السبب هو
الجزء الاول اذ هو الذي بجزء الشروع بان يقع اول الشروع
بعد ذلك الجزء فالقيد حين وقع الشروع في الجزء القائم انعدم
الجزء الاول لان اجزاء الزمان معدات فكيف يتصور اتصال
الاداء به وتقرر السببية بالمعدوم قلنا نعم الآن الشرع اعتبره
موجوداً والشرع اعتبر الاعراض جواهر حكماً فلا يرد ان
قيام السببية بالزمان لا يتصور لانه من قيام العرض بالعرض
اي وان لم يله الشروع تنتقل السببية بالترتيب الى الثاني
والثالث ثم وثم الى جزء يليه ما بعده اي ما بعد ذلك
الجزء التحريمة خلافا لزفر فان الانتقال عنده الى جزء
لا يلي ما بعده الا فرض الوقت لئلا يلزم التكليف بالمحال
واجابوا عنه بانه انما يؤدي اليه لو كان المطلوب عين ما كلف
به وهو الاداء واما اذا كان تحقق الوجوب ليلزم القضاء
فلا فتقرر عند انتقال السببية الى الجزء الاخير حدوث
الاداء وبعد انقضاء السببية عن الجزء الاول